مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ٢٠٢١
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (5) No. (8) 2021

نظريّة العمل النّحْويّ و السّياق

أ.د. محمّد عطا موعد*

نور مأمون يحيى**

(تاريخ الإيداع ١٩ /٥ /٢٠٢١. قُبِل للنشر في ١١/١٧ /٢٠٢١)

□ **ملخّص** □

العامل مقولة توصّلَ إليها الفِكْر النَّحْويّ في وقتٍ مبكّرٍ نسبيّاً، وقد جعل النّحاة له أثراً متسلِّطاً على ألفاظ اللّغة، فصاغوه، و حدّدوه، وعرَّفوه، إلى أنْ صارَ أساسَ بناء الكلام، وسبب الرّفع والنّصبِ والجرّ، فتأسَّسَتْ عقب ذلك نظريّة سمِّيَت **نظريّة العامل**، فنظريّة العمل النّحْويّ أسّس لها القدماء عبر العوامل الطّالبة لمعمولاتها، فمنها عوامل لفظيّة، ومنها معنويّة. ولكنّ نظريَّتهم هذه مهَّدَتْ لأصول بنى عليها المُحدَثون علمَ النّحو الحديث على أساسٍ متين، فتولّدتْ من ذلك القرائن السّياقيّة والمقاليّة والحاليّة والثّقافيّة والاجتماعيّة واللّفظيّة والمعنويّة وغيرها، مراعين الأغراض والمقاصد، وأسقطوا ذلك كلّه على العمل النَّحْويّ؛ لتجتمع هذه العلوم في باب "**الأغراض والمقاصد**".

الكلمات المفتاحيّة: العامل، السّياق، الدّلالة، المعنى، القصد.

* أستاذ النّحو والصّرف في كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة – جامعة دمشق – قسم اللّغة العربيّة.

**طالبة دراسات عُليا (دكتوراه) – جامعة دمشق – كلّيّة الآداب – قسم اللّغة العربيّة.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٥) العدد (٨) ٢٠٢١
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (5) No. (8) 2021

THEORIES OF GRAMMATICAL ACTION AND CONTEXT

DR. Mohammad Ata Mawed*
Nour Maamoun Yahia**

(Received 19/5 /2021. Accepted 17/11/2021)

□ ABSTRACT □

The grammatical mind got to gain access to the agent's idea in an early period.

The grammarians made a masterful effect on the language expressions, then, they formed until they arrived to the basis of words' buildings and the reason to the nominative, accusative and to put the word into genitive.

After that, they put a theory, called the ″theory of the Agent". The theory of the grammatical action was based by the ancients throughout the required agents, Like pronunciational agents and immatirial, but their theory prepared to the basis of the modern grammar on good basis.

Then, we got. Sequence context, editorial, circumstantial, cultural, sociable, immaterial and expressions, etc…

Noticing to destinions and purposes, then, they made the grammatical agent, the basis to have the whole perceptions under the name of ″Destination and Purposes″.

Keywords: Agent, context, signification, immaterial, destination.

*Professor at the Faculty of Arts and Humanities – Damascus University – Arabic Literature Department.

**Postgraduate student (d) – Damascus University – Faculty of Arts and Humanities - Arabic Literature Department.

مقدّمة.

كثُرَتْ الدّراسات اللّغويّة حول علم اللّغة الحديث، وأولَتِ الأغراض والمقاصد اهتماماً كبيراً، معتمدة على القرائن السّياقيّة الّتي تُظهِر ما غمض من الدّلالة، وتُبيّنُ ما استتَرَ من إشارات، بسبب الحاجة إلى فهم النّصوص؛ قديمها وحديثِها، لذلك كانت العناية بهذه الدّراسات من الأهمّيّة بمكان، ولكن مهما امتدّتِ الدّراسات الحديثة، فإنّها تعود إلى أصول وضعها القدماء، وأهمّها نظريّة العامل، فكانت – وما تزال – انطلاقة أولى لا بدّ منها لبناء دراسات، ونظريّات، وعلاقات وقرائن، تبرز علاقة العوامل بمعمولاتها، وهذه العلاقات هي محطّ البحث، ومدارُهُ، وهدفُه.

١- **موضوع البحث:** دراسة نحويّة دلاليّة، يُظهر البحث فيها حيويّة الكلمة وقدرتها على الانسجام في سياقات مختلفة، وتغيّر دلالاتها تبعاً للقرائن والأغراض والمقاصد.

٢- **أهداف البحث:** الوقوف على قيمة دمج النّحو بعلم الدّلالة، وإظهار القيمة الدّلاليّة للكلمة خلال سياقاتها المختلفة.

أهمّيّة البحث: قد وقع اختياري على دراسة المعنى النّحْويّ الدّلاليّ؛ لأهمّيّته في مجال الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة، وازدياد الحاجة إليه لدراسة النّصوص، وفهمها، وسبر أغوارها.

منهج البحث: تنطلق القراءة التّحليليّة من النّصوص الإشكاليّة؛ الّتي تحتاج إلى تفكُّر، ودراسة العلاقات الّتي يفترضها السّياق، وتفاعل الأغراض الدّالّة، وذلك عبر المنهج الوصفيّ التّحْليليّ.

١- **المعنى و التّركيب:**

إنّ مجال البحث لا يكاد ينفصل عن علم المعاني؛ لأنّه كما يعرّفه السّكّاكيّ قائلاً: " هو تتبُّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره "[٥].

وحصول الفائدة الّتي يفرضها السّكّاكيّ هو أحد أهداف تغيُّر المعنى بين الإفراد والتّركيب، ككلمة (يد) الّتي سرعان ما توحي بذلك العضو الملازم للإنسان، ولكن إنْ وُضِعَتْ في سياق تركيبيّ أو ثقافيّ أو معرفيّ محدَّد فقد تتغيَّر دلالتها؛ كما في قوله تعالى: ﴿ يدُ الله فوق أيديهم﴾[٦].

والمقصود من (يد) في سياقها: القدرة والقوّة والاستطاعة.

وتختلف أيضاً في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ ... ﴾ [الإسراء : ٢٩]، فتشكّل (يد) ضمن سياقها كناية عن البخل، انطلاقاً من المعنى الأصليّ لليد الحقيقيّة؛ فالنّتيجة الطّبيعيّة لشدّ اليد إلى العنق هي المنع والتّوقّف عن الإنفاق. وفي هذه الحركة التّمثيليّة لقبض اليد وضمّها إلى العنق إيحاء واضح بالمنع، ومسك ما في اليد – حقيقةً أومجازاً – يؤدّي رسالة واضحة وهي البخل؛ فنحن فيها أمام سلسلة متتالية؛ شيء مملوك ← ضمّ اليد لإخفائه أو منعه ← إحجام النّفس عن تقديمه بدافع البخل أو السّيطرة أو الاحتكار.

---

(٥): مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ضبطه و وضع هوامشه و علّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، ص١٦١.

(٦): ﴿ إنّ الّذين يبايعونك إنّما يبايعون اللهَ يدُ اللهِ فوق أيديهم ۚ فمَنْ نكَثَ فإنّما ينكُثُ على نفسِهِ ۖ و مَنْ أوفى بما عاهدَ عليهُ اللهَ فسيؤتيه أجراً عظيماً ﴾ [الفتح : ١٠]

فهي كناية ناشئة عن علاقة متعدّية.

ويحدث كثيراً أنْ تكتسي اللّفظة لغة عالية عندما تدخل في سياقات مجازيّة، تحوّلها من القصد السّطحيّ إلى القصد العميق ذي الدّلالات العميقة، وإليه تميل النّفس، ويطمئنّ الفِكر حيث يتغلغل التّمحيص في ثناياه، وفي هذا يقول الجرجانيّ: " قد أجمع الجميعُ على أنّ "الكناية" أبلغ من الإفصاح، والتّعريض أوقعُ من التّصريح، وأنَّ للاستعارة مزيّةً وفضلاً، وأنّ المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة، إلّا أنّ ذلك، وإن كان معلوماً على الجملة، فإنّه لا تطمئنّ نفس العاقل في كلّ ما يَطْلُب العلم به حتّى يبلغ فيه غايته، وحتّى يُغَلْغِل الفكر إلى زواياه، وحتّى لا يبقى عليه موضعُ شُبْهةٍ ومكان مَسْأَلةٍ. فنحن و إنْ كنّا نعلم أنّك إذا قلتَ: " هو طويل النّجاد، وهو جَمُّ الرّماد "، كان أبهى لمعناك، وأنبلَ من أن تدع الكناية وتصرّح بالّذي تريد. وكذا إذا قلت: " رأيت أسداً "، كان لكلامك مزيّةٌ لا تكون إذا قلت: رأيتُ رجلاً هو والأسد سواء، في معنى الشّجاعة وفي قوّة القلب وشدّة البطش وأشباه ذلك... فإنّما تسكن أنفسنا تمام السّكون، إذا عرفْنا السّببَ في ذلك والعلّة، ولم كان كذلك، وهيَّأنا له عبارة تُفْهَمُ عنَّا من نُريد إفهامَه. "[٧].

ويساهم التّغيّر الدّلاليّ للّفظة بالتّغيّر الإعرابيّ، فعندما نقول مثلاً: سلّمتُه الأمانة يداً بيد، فحُقَّ لـ (يداً) النّصب على الحال على تقدير: سلّمته الأمانة مناجزة، فـ (يداً) جامدة مؤوّلة بالمشتقّ، ولا يصحَّ إعرابها حالاً في أصل وضعها الدّالّ على ذاك العضو في جسم الإنسان – الجارحة –؛ فالسّياق والتّقدير والتّأويل نقل الكلمة من حدود إلى حدود أوسع، ودلالات أعمق، ما سمح بتعدُّد الإمكانات الإعرابيّة للكلمة نفسها.

وهذا جعله سيبويه من باب: " اتّساع الكلام والاختصار "[٨].

واللّفظ المفرد ذو دلالات واسعة ومعانٍ كثيرة واحتمالات متعدِّدة، ولكنّه لا يفيد شيئاً إلّا إذا وُضِعَ في سياقٍ ينسجم معه، ألا ترى أنَّ اللّفظةَ تروق في سياق وتُستَهجَن في سياق؛ فالأصلُ في حدوث التّآلف والانسجام.

فيمكّن هذا التّفاعل فيما بين دلالات الكلمات من تمييز المعلومات الواردة عن نقيضها. ولا يعني هذا أنَّ درجة ملاءمة الخطاب موقوفة على الآثار السّياقيّة الّتي تنشأ عن تفاعل قضيّتين، فلوسيط الجهد المعرفيّ دور في تقويم " ملاءمة الأقوال " بحسب المبدأ الآتي: " كلّما قلَّ الجهد المعرفيّ المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة " ملاءمة " هذا الملفوظ، وكلّما استدعى التّعامل مع ملفوظ ما جهداً كبيراً كانت ملاءمته ضعيفة "[٩].

٢- فضل النّظم:

والبيان – كما وضَّحَ الجرجانيّ – لا يقوم باللّفظ وحدَه: " ومن البيّن الجليّ أنَّ التّباين في هذه الفضيلة، والتّباعدَ عنها إلى ما يُنافيها من الرّذيلة، ليس بمجرَّد اللّفظ. كيف؟ والألفاظ لا تفيد حتّى تؤلَّفَ ضرباً خاصّاً من التّأليف، ويُعمَدُ بها إلى وجهٍ دون وجهٍ من التّركيب والتّرتيب: فلو أنّكَ عمدْتَ إلى بيت شعرٍ أو فصلِ نثرٍ

---

(٧): دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانيّ النَّحْويّ (ت ٤٧١ – أو ٤٧٤ هـ)، قرأه و علّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٥، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، ص٧٠.

(٨): الكتاب، سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق و شرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م، ١/ ٢١٢.

(٩): التّداوليّة عند العلماء العرب / دراسة تداوليّة لظاهرة " الأفعال الكلاميّة " في التّراث اللّسانيّ العربيّ، د. مسعود صحراويّ، دار الطّليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥ م، ص٤٠.

فعدَلْتَ كلماته عدّاً كيف جاء واتّفق، وأبطلْتَ نَضَدَهُ ونظامَه الّذي عليه بُني، وفيه أفرغ المعنى وأجرى، و غيَّرتَ ترتيبه الّذي بخصوصيَّته أفاد ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد "[١٠].

ومن هُنا يتبيّن أنّ استحسان اللّفظ آتٍ من قبول المعنى وتجانسه واستحسانه، وسهولة صوغه وتداوله بين الأفهام، وفي حصول الفائدة، وهذا ما يجعل التّجنيس مستحسَناً في سياق ومُستَضعَفاً في آخر، فشرطه – كما وضّحه الجرجانيّ – : " أنّك لا تستحسن تجانس اللّفظين إلّا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مَرْمَىً بعيداً، أتراك استضعَفْتَ تجنيس أبي تمّام في قوله:

ذهبَتْ بمُذْهَبِهِ السَّماحةُ فَالْتَوَتْ فيه الظُّنونُ أَمَذْهَبٌ أَمْ مُذْهَبُ

واستحسنتَ تجنيس القائل:

حتّى نَجا مِنْ خَوفِهِ وَما نَجا "[١١].

وليس الفرق بين البلاغة وتَرْكِها في رَصْفِ كلمات، أو في إضْفاءِ وصْفٍ غير موجود، أو تغيير أصْلٍ، وإنَّما الفضْلُ في إظهارِ الوَصْف نفسِه في أبهى صورة، وأبلغ تركيب، وأقوى دلالة، فإنَّكَ " لمّا كنَّيتَ عن المعنى زِدْتَ في ذاتِه، بل المعنى أنَّك زِدْتَ في إثباتِه، فجعلتَهُ أبلغَ وآكَدَ وأشدَّ. فليست المزيَّةُ في قولهم: " جمُّ الرَّماد "، أنَّهُ دلَّ على قِرىً أكثر، بل أنَّكَ أثبتَّ له القِرى الكثير من وجه هو أبلغَ، وأجَبْتَهُ إيجاباً هو أشدَّ، وادَّعَيْتَهُ دَعوى أنتَ بها أنطَقُ، وبصحَّتِها أوثَقُ "[١٢].

٣- الدّلالة النّحْويّة:

وفي باب التّفاعل بين الوظائف النَّحْويَّة والمفردات نجدُ أنَّ " اللّفتة الّتي ألمحَ إليها سيبويه في مطالع الكتاب " لفتة فذّة. وقد جاءت ومضة فريدة لمعت في إشارة خاطفة عن الاستقامة من الكلام والإحالة في نصّ موجز دالّ. في هذا النّصّ القصير تكمن بذور نظريّة نحْويّة دلاليّة، حيث تندمج في تواؤم حميم قوانين النّحو مع قوانين الدّلالة، أو بعبارة أخرى قوانين المعنى النّحْويّ الأولى وتمثُّله الوظائف النَّحْويّة المختلفة مع قوانين دلالة المفردات الأوّليّة وتمثّلها الدّلالة المعجميّة للكلمة، وتمتزج فيما يمكن أن يسمَّى "المعنى النّحْويّ الدّلاليّ". ومن خلال مناقشة هذا النّصّ نستطيع أنْ نتعرَّفَ قوانين تكوين المعنى النّحْويّ الدّلاليّ "[١٣].

يقول سيبويه في باب أطلق عليه " باب الاستقامة من الكلام والإحالة " : " فمنه مستقيم حسَنٌ، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحال كذب "[١٤].

" إنَّ أهمّ خاصّة من خصائص اللّغة هو نظامها؛ لأنّه يحكم سلوك المتكلّمين في استعمالهم للمفردات اللّغويّة، ولا بدَّ من وجود نظام يجمعُها، فهو السّياج الّذي يحوّط اللّغة، ولئن كانت اللّغة أصواتاً، فإنّها لا تكون لغة من غير هذا النّظام النّحْويّ الّذي يتمثّل بعلم النّحْو "[١٥].

---

(١٠): أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجانيّ النَّحْويّ (ت ٤٧١ – أو ٤٧٤ هـ)، قرأه و علّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، و دار المدني – جدّة، ، ط١، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م، ص٤٠.

(١١) أسرار البلاغة، ص٧.

(١٢): دلائل الإعجاز، ص٧١.

(١٣): النّحو و الدّلالة (مدخل لدراسة المعنى النّحْويّ الدّلاليّ)، د. محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار الشّروق، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م، ص٦٥.

(١٤): الكتاب، ١/ ٢٥.

فلو أخذنا بيتاً من الشّعر لأبي تمّام:[١٦]

فَلَمْ أَجِدِ الأَخْلاقَ إِلَّا تَخَلُّقاً وَلَمْ أَجِدِ الإِفْضالَ إِلَّا تَفَضُّلَاً

فالمفهوم منه واضح؛ لأنَّ كلَّ كلمة وُضِعَتْ في سياقها، وهذا يحكمه العقل والمنطق، وتراصف الكلمات حسب مقتضياتها الإعرابيّة، فهناك عامل تسَلَّطَ على معمول وهناك معنىً متولِّد منهما يألفه العقل ويقبله المنطق، وتفرضه طبيعة اللّغة، فالمفهوم من البيت أنّه: " مَثَلٌ ضربَه لِما كان فيه مِنْ ذِكْرِ الإجمال في البِرّ أو التّجمُّل فيه، أي لو شئتَ لتجمَّلْتَ إذْ لم أجِدْ فاضِلاً، و النَّاسُ إنَّما هي تخلق وتكسب لا غريزة وإفضاله إنَّما هو تفضُّل وتكلُّف لا سجيَّة، وإنّما يعرض بمحمّد بن عبد الملك ويعاتبه على تقصيره "[١٧].

ولو أعدنا ترتيب كلمات البيت على النّحو التّالي:

(أجد الأخلاقَ فلم تخلُّقاً إلّا وإلّا لم تفضُّلاً أجد الإفضال)، فإنّنا نكون بذلك قد خرقنا سياج اللّغة، وهو ممجوج على السّمع، ثقيل على اللّسان، يرفضه العقل، ويأباه المنطق، وتصمّ لأجله الآذان، ولم يوضَع في عداد اللّغات؛ إذْ لا فائدة منه ولا جدوى، وإنّما هو عبارة عن كلام سرياليّ، لا يخضع لعلم النّحو ولا لغيره.

إنّ الدّلالة النّحْويّة تأتي من التّراكم اللّفظيّ، وتتغيّر حسب العمق التّحليليّ النّاجم من التّركيب الحقيقيّ أو المجازيّ؛ كلٌّ على حدةٍ.

" وقد أدركَ جلّ أهل اللّغة أنَّ الكلام الّذي يصدر ليؤدّي وظيفتَه ويبيّن المعاني المقصودة لا بدَّ أنْ تحكمَه مجموعة من القرائن والعلاقات، وأنَّ الكلمة المفردة لا تشكّل قيمة تواصليّة ذات بال، وهي تكتسب حياتها من إدخالها في التّأليف، ولا يتّضح معناها إلّا من خلال السّياق "[١٨].

ومن المعلوم أنَّ الكلمة المفردة لها دلالات معجميّة أوّليّة، وقد لا يُلقى لها بالٌ إنْ تتالت من دون أنْ يحكمَها نظام العلاقات النَّحْويّة و السّياقيّة، فلو قلنا: الرّبيع، جثمان، روح، كان، الزّمان، أنارَ. فهذا عبارة عن رصْفِ كلمات لها معانٍ كلٌّ على حدةٍ، ولكن هي كلمات لا أغراض فيها ولا روح، ويسمعها السّامع فلا يلقي لها بالاً، وإذا ما أُحكِمت في سياق القرائن والعلاقات تَحدَّدَ معناها ومغزاها، وصارتْ ذات دلالةٍ وغرضٍ محدَّدَين، كما في قول أبي تمّام:[١٩].

إنَّ الرَّبيع أنارَ الزّمان لو كان ذا روحٍ وذا جثمان

---

(١٥): يُنظر: التّحليل اللّغويّ في ضوء علم الدّلالة، دراسة في الدّلالة الصّوتيّة و الصّرفيّة و النّحْويّة و المعجميّة، د. محمود عكاشة، دار النّشر للجامعات، القاهرة، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، ص١١٤.

(١٦): شرح ديوان أبي تمّام حبيب بن أوس الطّائيّ، الأعلم الشّنتمريّ، دراسة وتحقيق: أ. إبراهيم نادن، قدّم له و راجعه: د. محمّد بن شريفة، منشورات وزارة الأوقاف و الشّؤون الإسلاميّة، ط١، ١٤٣٧ هـ – ٢٠٠٤ م، ٢٨٩/١.

(١٧): المصدر السّابق، ٢٨٩/١.

(١٨): الدّلالة و المعنى – دراسة تطبيقيّة، أ. د. عقيد خالد حمّودي العزّاويّ و د. عماد بن خليفة الدّاينّيّ البَعْقوبيّ، دار الماجد – دار العصماء، ط١، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م، ص٢٢١.

(١٩): شرح ديوان أبي تمّام، ٢٧٥/١.

فيتّضح بهذا المعنى أنَّ: " الرّبيع أحسن الزّمان وأحقّه بالأثَرَةِ والتّفضيل فلو كان مصوَّراً في صورة رجل لكان فتىً متهلِّلاً شابّاً حسَناً "[٢٠].

" ونظر الكثير من علماء العربيّة إلى وظيفة القواعد النّحْويّة الدّلاليّة نظرة عميقة لا تتجاوز ترتيب الألفاظ على نظام القواعد فحسب، بل تخطَّوا ذلك إلى العلاقة بين مفردات التّركيب "[٢١].

قال السّكّاكيّ: " اعلم أنَّ علم النّحْو هو أنْ تنحو إلى معرفة التّركيب فيما بين الكَلِم لتأدية أصل المعنى مطلَقاً بمقاييس مُستَنبَطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنيّة عليها ليحترز بها عن الخطأ في التّركيب من حيث تلك الكيفيّة، وأعني بكيفيّة التّركيب تقديم بعض الكَلِم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذْ ذاك... "[٢٢].

٤- السّياق:

" والسّياق أصله (سوق) والسَّوق: معروف. ساقَ الإبلَ وغيرَها يسوقُها سَوْقاً وسِياقاً، وهو سائقٌ و سوّاق، شدّدَ للمبالغة. وقد انساقتْ و تساوقت الإبلُ تَسَاوُقاً إذا تتابَعَتْ، وكذلك تقاودَتْ فهي متقاوِدة ومتساوِقة "[٢٣].

والسّياق اصطلاحاً: لم يحدِّد العلماء المتقدِّمون تعريفاً اصطلاحيّاً لمفهوم السّياق. ووضع العلماء المعاصرون تعريفات عدّة له.

(فللسّياق) كما بيّنه د. فايز الدّاية أهمّيّة خاصّة بقوله: " وإنّنا نجد أيضاً تعليلات لإفادة المعنى ترجع إلى ما هو أبعد من المفردات منعزلة، أي بارتباطها فيما بينها، فتحرز التّكامل مع غيرها من الألفاظ في نسق تركيبيّ خاصّ يضفي عليها هالات ما كانت تُفهَم لولا هذا الاستعمال في نصٍّ معيَّن "[٢٤].

ولفظة (السّياق) تدلّ على الإطار الّذي يجري فيه التّفاهم و يشمل زمن الكلام والمفاهيم المشترَكة و الكلام السّابق للمحادثة، الّذي يؤدّي إلى ترابط أجزاء الكلمات أو الجمل واتّصالها أو تتابعها، وما توحيه من معنى، وهي مجتمِعة ويُراد منه – أي السّياق – القرينة "[٢٥].

٥- علاقة الزّمن النّحْويّ بالسّياق:

" الزّمن النّحْويّ وظيفة في السّياق يؤدّيها الفعل أو الصّفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف. والزّمن بهذا المعنى يختلف عمّا يفهم منه في الصّرف إذْ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السّياق فلا يُستَفادُ من الصّفة الّتي تفيدُ موصوفاً بالحدَث ولا يُستفادُ من المصدر الّذي يفيد الحدَث دون الزّمن "[٢٦].

" وإذا كان النّحو هو نظام العلاقات في السّياق فمجال النّظر في الزّمن النّحْويّ هو السّياق وليس الصّيغة المنعزلة وحيث يكون الصّرف هو نظام المباني والصِّيَغ يكون الزّمن الصّرفيّ قاصراً على معنى الصّيغة يبدأ بها

---

(٢٠): المصدر السّابق، ٢٧٥/١.

(٢١): الدّلالة و المعنى – دراسة تطبيقيّة، أ. د. عقيد خالد حمّودي العزّاويّ و د. عماد بن خليفة الدّايِنّيّ النّعْقوبيّ، ص٢٢٢.

(٢٢): مفتاح العلوم، السّكّاكيّ، ضبطه و كتب هوامشه و علّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، ص٣٣.

(٢٣): لسان العرب، ابن منظور، (ت ٧١١ هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ – و مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت – لبنان، تح: أمين محمّد عبد الوهّاب، و محمّد الصّادق العبيديّ، ط٣، د. ت، مادّة "سوق".

(٢٤): علم الدّلالة العربيّ (النّظريّة و التّطبيق) (دراسة تاريخيّة، تأصيليّة، نقديّة)، دار الفكر، دمشق – سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م، ص٣٢.

(٢٥): جماليّات السّياق القرآنيّ و تجلّياته في الدّرس البلاغيّ، أ. د. عقيد خالد العزّاويّ، دار العصماء، دمشق، ط١، ٢٠١٤ م، ص١٨.

(٢٦): اللّغة العربيّة معناها و مبناها، د. تمّام حسّان، دار الثّقافة، المغرب، د. ط، ١٩٩٤ م، ص٢٤٠.

وينتهي بها ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السّياق. فلا مفرَّ إذاً من النّظر إلى الزّمن في السّياق نظرة تختلف عمّا يكون للزّمن في الصّيغة لأنّ معنى الزّمن النّحْويّ يختلف عن معنى الزّمن الصّرفيّ من حيث إنّ الزّمن الصّرفيّ وظيفة الصّيغة وإنّ الزّمن النّحْويّ وظيفة السّياق تحدّدها الضّمائم والقرائن "[٢٧].

ففي قوله تعالى: ﴿ إنَّما يَخْشى اللهَ مِنْ عبادِهِ العُلَماءُ ﴾ [فاطر:٢٨]، ملمحان؛ أوّلهما: استخدام (إنَّما) الّتي تفيد الدّخول على شيء معلوم والمُراد توكيده، بخلاف (إنّ) الّتي تفيد التّوكيد ولكنّها تفيد الدّخول على شيء مجهول؛ فمن المعلوم أنَّ خشيةَ الله تزدادُ مع ازدياد علم المرءِ باللهِ سبحانهُ وتعالى، فالعالمُ العارفُ بهِ عزَّ وجلَّ مَنْ يراقبُه في الحركات والسَّكنات، وإنَّ مَنْ لم يخشَ ربَّهُ فليس بعالمٍ باللهِ، وليس يعرفه حقَّ المعرفة.

وأمَّا الثَّاني فهو ترتيب الآية، فلو لم تكنْ مضبوطة بالشَّكل لفُهِمَ من قرينة السّياق أنَّ المعنى المقصود هو أنَّ العبدَ العالم بالله يخشى اللهَ، لا محالةَ، فالعاملُ (يخشى) تسلَّطَ على معموله بالرّفع (العلماءُ)، وعلى معموله الآخر بالنّصب (اللهَ)..

فالعلاقة التَّرابطيَّة القائمة بين الكلمات كعلاقة الإسناد، وما يتولَّدُ منها من معانٍ دلاليّة، فالكلمة المُفرَدة تُوضَعُ وحيدةً، ولا تكون بذلك ذاتَ أثر، وربما تحمل عدداً لا نهائيّاً من المعاني غير المُتعيَّنة، فإذا ما دخلَتْ ضمن سياق مُعيَّن حُصِرَتْ، وحُدِّدَتْ، وأتَتْ مختلفةً اختلافَ السِّياقات الّتي تدخلها؛ فهي علاقة تفاعُل؛ فـ: " ... الألفاظ المفرَدة الّتي هي أوضاع لغة، لم توضَعْ لتُعرَف معانيها في أنفسها، ولكنْ لِأَنْ يُضَمَّ بعضُها إلى بعض، فيُعرَف فيما بينها فوائد. وهذا علمٌ شريف، وأصلٌ عظيم "[٢٨].

وهذا السّياق له ضوابط؛ فلا مكانَ لصحَّتِه وصحّة النّظم للسّرياليّة، كـ رأيْتُ غداً حصاناً على الغصنِ !!؛ لأنَّ النَّظمَ تعليقٌ بين العبارات بعلاقة منطقيّة.. وهذا قانون حدَّهُ الجرجانيُّ، فقال: " لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيب، حتّى يُعلَّقَ بعضُها ببعض، ويُبنى بعضُها على بعض، وتُجعَلَ هذهِ بسببٍ من تلك... وإذا نظرنا في ذلك، علمْنا أَنْ لا محصولَ لها غيرُ أنْ تعمِدَ إلى اسمٍ فتجعلَهُ فاعلاً لفعلٍ أو مفعولاً، أو تَعمِدَ إلى اسمَين فتجعلَ أحدهما خبراً عن الآخر... "[٢٩].

ومن التّضافر ما نجده في إعراب "ضربَ زيدٌ عمراً" إذْ نعرب "زيداً" فاعلاً بشهادة سبع قرائن؛ واحدة منها فقط معنويّة؛ وهي الإسناد، أمّا البقيّة فلفظيّة. كما نعرب "عمراً" مفعولاً به بخمس قرائن؛ إحداها معنويّة وهي التّعدية. وهكذا يكون الإسناد في اللّغة العربيّة أحد القرائن، أمّا اللّغات الغربيّة فلا بدَّ لها من قرينة لفظيّة كالفعل المساعد copula الّتي لا يمكن من دونها فهم علاقة الإسناد بهذه اللّغات.[٣٠].

ومثلما حكمت قرينة الإسناد في الآية: ﴿ إنَّما يخشى اللهَ من عبادِهِ العُلَماءُ ﴾ ظهرتْ أيضاً في قوله تعالى: ﴿ يؤتي الحكمةَ مَنْ يَشاءُ ﴾ [البقرة : ٢٦٩]، فمن البديهيّ أنَّ (مَنْ) مفعولاً به أوّلاً على تأخيرها، و (الحكمة) مفعولاً به ثانياً على تقديمِها؛ فالمفعول الأوّل (المُعطى) والمفعول الثّاني (مادّة الإعطاء)؛ فليس من المنطقيّ أنْ تكون (الحكمة) هي الآخذة، واسم الذّات (مَنْ) هو المأخوذ، وكذلك إذا مثّلنا: أُعطِيْتُ زيداً النّقودَ، وأَعطيتُ النّقودَ زيداً، ففي الجملتين كلتيهما (زيداً) المفعول الأوّل، و (النّقود) المفعول الثّاني.

([٢٧]): المرجع السّابق، ص٢٤٢.

([٢٨]): دلائل الإعجاز، ص٥٣٩.

([٢٩]): و كذا الصّفة و التّوكيد و البدل. المصدر السّابق، ص٢٥.

([٣٠]): يُنظَر: اللّغة العربيّة معناها و مبناها، ص١٩٢.

ومن القرائن اللّفظيّة لتحديد ترتيب المفعولين، إمكانيّة تقدير حرف جرّ؛ يؤتي الحكمةَ لمن يشاء، أعطيتُ النّقود لزيدٍ؛ فمن الملاحظ أنَّ لام الاختصاص أو التّملّك دخلت على الاسم الذّات الّذي هو المفعول الأوّل؛ سواء قُدِّم أم أُخِّرَ.

" الزّمن وظيفة في السّياق لا ترتبط بصيغة معيّنة دائماً وإنّما تُختار الصّيغة الّتي تتوافر لها الضّمائم والقرائن الّتي تُعين على تحميلِها معنى الزّمن المعيَّن المُراد في السِّياق، فلا يهمّ إنْ كان الزّمن الماضي آتياً من صيغة "فَعَلَ" أو صيغة "يفعل" ما دام يمكن التّفريق بالضّمائم والقرائن بين الأزمنة المختلفة أنْ نختار من بين الصّيغتَين أصلحهما للدّلالة على المعنى الزّمنيّ المُراد في سياق بعينِه "[٣١].

ألا ترى أنَّ (قرأ) = (لم يقرأْ)؛ فـ "قرأ" فعل ماض، و "يقرأ" فعل مضارع؛ ولكن بدخول "لم" على الفعل المضارع تغيَّر زمن الفعل من الحاضر إلى الماضي، فالماضويّة زمن يمكن الحصول عليه عبر صيغ متعدِّدة، باعتماد القرائن والضّمائم، والأمر ليس محصوراً بالماضويّة، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومن ذلك عندما تنوب صيغة عن صيغة أخرى، وهذا من باب العدول، لسببٍ تفرضه قرينة السّياق، كما في قوله تعالى: ﴿ أتى أَمْرُ اللهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوْهُ سبحانه وتعالى عمَّا تشركون ﴾ [النّحل : ١]؛ فالفعل (أتى) من النّاحية الصّرفيّة جاء بصيغة الماضي، إلّا أنَّ السّياق أضفى عليه دلالة الاستقبال بدليل لفظيّ (فلا تستعجلوه)، وهذا يفيد عدم وقوعه، ولكنّ وقوعه محتَم، فحتميّة وقوعه لا محالة، وهو أمر قاطع يتنافى مع الشّكّ أو الاحتماليّة؛ لذا حدث العدول فاحتملَتْ صيغة الماضي معنى المستقبل؛ لأجل ذلك وُظِّفَتْ هذه الصّيغة، وعُدِلَ عنها إلى المضارع.

٦- الدّلالة عند الأصوليّين:

" (الدّلالة): هي كون الشَّيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشّيء الأوّل هو الدّالّ، والثّاني هو المدلول، وكيفيّة دلالة اللّفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النّصّ، وإشارة النّصّ، ودلالة النّصّ، واقتضاء النّصّ "[٣٢].

" ووجه ضبطه أنّ الحكم المُستفاد من النّظم إمّا أنْ يكون ثابتاً بنفس النّظم، أو لا.

والأوّل: إنْ كان النّظم مَسوقاً له، فهو العبارة، وإلّا فالإشارة.

والثّاني: إنْ كان الحكم مفهوماً من اللّفظ لغةً فهو الدّلالة، أو شرعاً فهو الاقتضاء.

فدلالة النّصّ عبارة عمّا ثبتَ بمعنى النّصّ لغةً لا اجتهاداً.

فقوله: لغةً، أي يعرفه كلُّ مَنْ يعرِفُ هذا اللّسان بمجرَّد سماع اللّفظ من غير تأمُّل، كالنّهي عن التّأفُّف في قوله تعالى: ﴿ فلا تقلْ لهما أفٍّ ﴾ [الإسراء : ٢٣]، يوقف به على حرمة الضّرب وغيره ممّا فيه نوع من الأذى بدون الاجتهاد "[٣٣].

فقوله تعالى: ﴿ فلا تقلْ لهما أفٍّ ﴾ [الإسراء : ٢٣]، يدلُّ بمنطوقه على النّهي عن قولِ (أُفّ)، وكلّ مَن له أدنى إلمام باللّغة يعرف أنَّ علّة هذا النّهي هي ما في هذا القول من الإيذاء فيفهم منه بالضّرورة النّهي عن السّبب

(٣١): اللّغة العربيّة معناها و مبناها، ص٢٤٨.

(٣٢): التّعريفات، الشّريف الجرجانيّ، تح: محمود رأفت الجمّال، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠١٣ م، ص٨٦.

(٣٣): التّعريفات، ص٨٧.

والضّرب؛ لأنّهما أبلغ في الإيذاء، و إنْ لم يكونا مذكورَين في اللّفظ، وهذا المسكوت عنه أولى بالتّحريم من المنطوق الّذي هو التّأفُّف. وهذا من **دلالة النّصّ**[٣٤].

وأمّا قوله تعالى: ﴿ واسألِ القريةَ ﴾ [يوسف : ٨٢]، ففيه ما لا يصحّ عقلاً إلّا على تقدير: واسأل أهلَ القرية.

فوجب تقديره لصحّة الكلام عقلاً. **وهذا من دلالة الاقتضاء**[٣٥].

وقوله تعالى: ﴿ وأَحَلَّ الله البيعَ و حرَّمَ الرِّبا ﴾ [البقرة : ٢٧٥]، فيه غرض التّفريق بين البيع والرّبا، والرّدّ على المشركين الّذين قالوا: إنَّما البيع مثل الرّبا، والمقصود أيضاً حكم إباحة البيع وحرمة الرّبا. **وهذا من دلالة العبارة**[٣٦].

وقوله تعالى: ﴿ على المَوْلُوْدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وكِسْوَتُهُنَّ بالمعروف ﴾ [البقرة : ٢٣٣]، فالمقصود أصالة إيجاب النّفقة للوالدة المرضِعة على الأب، والمقصود تبعاً إفادة اتّصال الولد بأبيه واختصاصه به حتّى كأنَّه ملك له، وهذا هو مدلول العبارة أصالةً أو تبعاً، ولكنّ الآية تدلّ بالإشارةعلى معانٍ لازمة للمعنى الأوّل، وهي: أنّ الولد يُنسَب إلى أبيه لا إلى أمّه، وأنَّ الأب ينفرد بالإنفاق على ابنه وينفرد بالولاية عليه، وأنّ للأب أنْ يأخذ من مال ابنه ما يحتاج إليه من غير عوض، و كلُّ هذه المعاني من مدلولات الإشارة في الآية. **فهذا من دلالة الإشارة**[٣٧].

" (الدّلالة اللّفظيّة الوضعيّة): هي كون اللّفظ بحيث متى أُطلِقَ أو تُخُيِّلَ فُهِمَ منه معناه، للعلم بوضعه. وهي المنقسمة إلى المطابَقة، والتّضمين، والالتزام.

لأنَّ اللّفظ الدّالّ بالوضع يدلُّ على تمام ما وُضِع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتّضمين، وعلى ما يلازمه في الذّهن بالالتزام، كالإنسان فإنّه يدلّ على تمام الحيوان النّاطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتّضمين، وعلى قابل العلم بالالتزام "[٣٨].

---

(٣٤): و دلالة النّصّ هي " فهم غير المنطوق من المنطوق، بسياق الكلام ومقصوده، وقيل هو الجمع بين المنصوص وغير المنصوص، ويسمّيها عامّة الأصوليّين فحوى الخطاب ". كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدويّ، البخاريّ، تح: محمّد المعتصم بالله البغداديّ، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ١٣١٧ هـ – ١٩٩٧ م، ١/ ١٨٤.

(٣٥): و دلالة الاقتضاء هي " دلالة اللّفظ على معنى مقدَّر لازم للمعنى المنطوق، مقدَّم عليه، مقصود للمتكلّم، يتوقَّف على تقديره صدق الكلام، أو صحّته، عقلاً أو شرعاً ". المناهج الأصوليّة في الاجتهاد بالرّأي في التّشريع الإسلاميّ، د. فتحي الدّرينيّ، ط٣، لبنان، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، ص٢٧٦.

(٣٦): و دلالة العبارة هي " دلالة الصّيغة على المعنى المتبادر فهمه منها، المقصود من سياقها. سواء أكان مقصوداً من سياقها أصالةً أم تبْعاً ". علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التّشريع، عبد الوهّاب خلاف، مصر، مطبعة المدنيّ، ١٣٧٦ هـ ٠ ١٩٥٩ م، ص١٦٣.

(٣٧): و دلالة الإشارة: " ما كان ثابتاً بالنّظم ولم يُسَق الكلام له ". شرح التّلويح على التّوضيح، التّفتازانيّ، مصر، مكتبة صبيح، ٢٤٩/١.

(٣٨): التّعريفات، ص٨٧.

الخاتمة ونتائج البحث:

لعلَّ من أهمِّ ما توصَّلَ إليه البحث هو ما كان قد أكَّدَ منذ البداية على سعيِه للوصول إليه، والمقصود من ذلك أهمّيّة دمج النّحْو بالدلالة، وتبيين القيمة الدلاليّة للكلمة في سياقاتها المتنوّعة، وهذا دليل على حيويّة الكلمة، وقدرتها على الانسجام في سياقات متعدّدة، ودراسة هذه السّياقات؛ فالكلمة قد تعظمُ في سياق، وتضعف في سياق آخر. فالعلاقة في تخيُّر اللّفظ علاقة سياق، وليست قائمة على إفراد لفظ قائم بذاته. وقد أولى البحث اهتماماً كبيراً بالقرائن؛ فهي المؤشِّر الأساس في عمليّة المعنى النَّحْويّ، ومن ذلك قرينة المعنى، وقرينة السّياق، وقرينة الإسناد، وغيرها من القرائن.

وانطلاقاً من ذلك توضَّحَت العلاقة التّرابطيّة القائمة بين الكلمات؛ كعلاقة الإسناد، وما يتولَّدُ منها من معانٍ دلاليّة.

وأشارَ البحثُ إلى الدّلالة الأصوليّة، وهي من أهمّ جوانب علم الدّلالة؛ فمن خلاله تُفهَم النّصوص، ويتبيّنُ مقصودُها، وتتوضَّحُ أحكامُها.

المصادر والمراجع:

- *القرآن الكريم.*

١- *أسرار البلاغة*، الإمام أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ، قرأه و علّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، و دار المدني – جدّة، ، ط١، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.

٢- *التّحليل اللّغويّ في ضوء علم الدّلالة – دراسة في الدّلالة الصّوتيّة و الصّرفيّة و النّحْويّة و المعجميّة*، د. محمود عكاشة، دار النّشر للجامعات، القاهرة، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٣- *التّداوليّة عند العلماء العرب* / دراسة تداوليّة لظاهرة " الأفعال الكلاميّة " في التّراث اللّسانيّ العربيّ، د. مسعود صحراويّ، دار الطّليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥ م.

٤- *تسهيل نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للرّازيّ* (ت ٦٠٦ هـ)، تفسير و تيسير: د. عبد القادر حسين، دار الأوزاعيّ، بيروت – لبنان، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

٥- *التّعريفات*، الشّريف الجرجانيّ، تح: محمود رأفت الجمّال، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة – مصر، ط١، ٢٠١٣ م.

٦- *جماليّات السّياق القرآنيّ و تجلّياته في الدّرس البلاغيّ*، أ. د. عقيد خالد العزّاويّ، دار العصماء، دمشق، ط١، ٢٠١٤ م.

٧- *دلائل الإعجاز*، عبد القاهر الجرجانيّ، قرأه و علّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٥، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

٨- *دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليّين*، د. موسى بن مصطفى العبيدان، الأوائل، دمشق – سوريا، ط١، ٢٠٠٢ م.

٩- *الدّلالة و المعنى* – دراسة تطبيقيّة، أ. د. عقيد خالد حمّودي العزّاويّ و د. عماد بن خليفة الدّاينّيّ البَعْقوبيّ، دار الماجد، و دار العصماء، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤ م.

١٠- *شرح التّلويح على التّوضيح*، التّفتازيّ، مصر، مكتبة صبيح.

١١- *شرح ديوان أبي تمّام حبيب بن أوس الطّائيّ*، الأعلم الشّنتمريّ، دراسة و تحقيق: أ. إبراهيم نادن، قدّم له و راجعه: د. محمّد بن شريفة، منشورات وزارة الأوقاف و الشّؤون الإسلاميّة، ط١، ١٤٣٧ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٢- *علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التّشريع*، عبد الوهّاب خلاف، مصر، مطبعة المدنيّ، ١٣٧٦ هـ ٠ ١٩٥٩ م.

١٣- *علم الدّلالة العربيّ* (النّظريّة و التّطبيق) (دراسة تاريخيّة، تأصيليّة، نقديّة)، دار الفكر، دمشق – سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

١٤- *الكتاب*، سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق و شرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٥- *كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدويّ*، البخاريّ، تح: محمّد المعتصم بالله البغداديّ، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ١٣١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

١٦- *لسان العرب*، ابن منظور، دار إحياء التّراث العربيّ – و مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت – لبنان، تح: أمين محمّد عبد الوهّاب، و محمّد الصّادق العبيديّ، ط٣، د. ت.

١٧- *اللّغة العربيّة معناها و مبناها*، د. تمّام حسّان، دار الثّقافة، المغرب، د. ط، ١٩٩٤ م.

١٨- *مفتاح العلوم*، السّكّاكيّ الخوارزميّ، ضبطه و كتب هوامشه و علّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

١٩- *المناهج الأصوليّة في الاجتهاد بالرّأي في التّشريع الإسلاميّ*، د. فتحي الدّرينيّ، ط٣، لبنان، مؤسّسة الرّسالة، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٢٠- *النّحو و الدّلالة* (مدخل لدراسة المعنى النّحْويّ الدّلاليّ)، د. محمّد حماسة عبد اللّطيف، دار الشّروق، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.